مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية
مجلد 40- عدد 1 (2024): 305-322

Damascus University Journal of arts and humanities sciences Vol 40No.1 (2024):305-322

ما يلزم الصدر من الألفاظ
نظرة في المصطلح وبيان حدوده وضوابطه

د. سناء ناهض الريس[1]

1- مدرسة في كلية الآداب الرابعة، جامعة دمشق.
Sanaa.alrayes@damascusuniversity.sy

الملخص:

في هذا البحث تأصيل لمصطلح (لازم الصدر) الذي يندرج تحته ما يعرف بـ(أدوات الصدارة)، فعلى كثرة دور الكلام عليها في مصنفات النحو العربي قديمها وحديثها لم يحد هذا المفهوم بحد جامع، أو يذكر له ضابط يميزه من عامة ما يمتنع تقديم شيء من معمولاته عليه، لذلك وقع الخلط بينه وبين غيره من المفهومات في عدد من دراسات المحدثين.

ومن ثمة تتبع البحث مواضعه في كلام النحويين، ورصد ضوابطه وأحكامه، واجتهد في تبين المفهوم الذي صدر عنه متقدمو النحاة عندما نصوا على أن اللفظ مما يلزم الصدر، وميزه من مفهومات أخرى قد تلتبس به، كحروف الابتداء والموصولات وغيرها، ثم نظر في كلام المتأخرين عليه، وأشار إلى أنهم صدروا في مفهوم لازم الصدر عن ضابط لم يرد في كلام المتقدمين، وذلك أنهم قرنوه بما يدل على قسم من أقسام الكلام أو يغيره ويؤثر في مضمونه، وقد أفضى ذلك إلى التوسع في أدوات الصدارة.

واعتمد البحث على استقراء المصنفات النحوية بدءا من الأقدم، ووصف تصور النحويين للظاهرة موضوع الدراسة، منتهيا باستنباط النتائج وتأصيل المصطلح.

الكلمات المفتاحية: تأصيل، لازم الصدر، حروف الابتداء، المتقدمون، المتأخرون.

تاريخ الايداع:2023/05/30
تاريخ القبول:2023/07/09

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص
CC BY-NC-SA 04

TOOLS OF FOREFRNT
A study of the term, and clarification of its limits and rules

Dr. Sanaa Nahed ELrayyes[1]
1-Fourth Faculty of Arts and Humanities Damascus university.

Abstract:
In this research, the term: "tools of forefront" which refers to"words that must be stated at the beginning of the sentence" is examined. This concept lacks a comprehensive definition and a clear distinction from other similar words that prevent the words related to them from appearing before them. As a result, it has been confused with other concepts in several modern studies.

The research then delves into the works of the grammarians to trace this term, explore its rules and regulation, and aims to clarify the concept that the early grammarians relied upon when emphasizing the requirement of word placement at the beginning. The research distinguishes concept from others that may cause confusion. Furthermore, the study examines the works of later grammarians, and reveals that their understanding of this term slightly differs from that of the earlier grammarians. They associate it with speech sections or changes that impact the content, leading to the expansion of the tools of the forefront.

To accomplish this, the research extrapolates from various grammatical works, starting with the oldest sources, and describing the grammarians' perspective on the phenomenon being studied. The research concludes by deriving results and establishing the foundation of the term.

Keywords: Tools of Forefront, Starting tools, The early grammarians, The later grammarians.

Received: 30/05/2023
Accepted: 09/07/2023

Copyright: Damascus University-Syria,The authors retain the copyright under a CC BY- NC-SA

تقديم وتمهيد:

ينضوي البحث في ألفاظ الصدارة تحت ظاهرة أوسع من ظواهر العربية، هي ظاهرة التقديم والتأخير، وعلى نحو أدق: هو بحث في ضوابط التقديم والتأخير، فمن المعروف المقرر أن ثمة عناصر في الجملة يجوز أن يتصرف بها تقديما وتأخيرا وفقا لأغراض المتكلمين، والشواهد على ذلك مستفيضة، والدراسات حوله كثيرة[1] ، بيد أن هذا الجواز ليس مطلقا، إذ قد يعرض ما يمنعه أو يوجبه، ولذلك قواعد اجتهد النحاة في استنباطها من كلام العرب، ونصوا عليها في مواضعها من أبواب النحو المختلفة كالمبتدأ والخبر والمفعولات وغيرها.

ومن جملة الضوابط التي راعتها العرب ونص عليها النحويون لزوم وقوع ألفاظ معينة _ ككلمات الشرط والاستفهام مثلا _ في أول الكلام، فلا يتقدمها شيء مما هو في حيز جملتها، وقد نبه ابن السراج (ت 316هـ) صراحة على أن مراعاة لازم الصدر من الضوابط المقيدة للتصرف في نظام الرتب، فتكلم على (الحروف التي لها صدور الكلام)[2] تحت عنوان: (التقديم والتأخير)، وفي معرض حديثه عن (الأشياء التي لا يجوز تقديمها)[3]، فبين أن: «هذه الحروف عاملة كانت أو غير عاملة فلا يجوز أن يتقدم ما بعدها على ما قبلها»[4]، وهو أول من استخدم مصطلح (لها صدر الكلام) في وصف هذه الألفاظ، ثم شاع بعده، على أن انفراده بأولية المصطلح لا يعنى أنه أول من تناولها، فالتنبيه عليها مستمر في كلامهم قبل ابن السراج وبعده، بيد أن طبيعة التصنيف في النحو اقتضت ألا تكون مجموعة محصورة تحت عنوان مستقل، وألا تكون الضوابط التي يحكم بها على لفظ ما بأنه مما يلزم الصدر منصوصا عليها صراحة، فمصنفات النحو في مجملها ضربان: ضرب يعنون بأبواب النحو المعروفة التي تعبر عن وظائف الكلم في التركيب، من نحو: (الفاعل) و(المبتدأ) و(الخبر)... وضرب مقامه على إعراب نصوص فصيحة مختارة على رأسها القرآن الكريم ثم عيون الشعر، وفي كلا الضربين نجد الكلام على ألفاظ الصدارة وما تنفرد به من أحكام وضوابط مفرقا بين الأبواب وفي ثنايا الأعاريب، حتى ابن السراج الذي انفرد بأولية المصطلح وبالتنبيه على أنها من الضوابط العامة للتقديم والتأخير اكتفى في ذلك الموضع بذكر بعض الحروف منها أمثلة على ما أراد، ولم يستقصها كلها، أو يشر إلى ما يندرج منها في باب الأسماء ثمة، وذكر غيرها مفرقا على الأبواب، شأنه في ذلك شأن النحويين جميعا.

وهذا ما حدا بعض الدارسين المحدثين على إفراد هذه الألفاظ بالبحث[5]، في سعي محمود منهم لحصرها وضبط أحكامها وجمع ما تفرق في بطون مصنفات النحويين من قواعدها.

وقد وقفت من ذلك على دراستين: عنوان الأولى: (الصدارة في النحو العربي)[6]، وعنوان الثانية: (حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق)[7].

---

(1) منها: (التقديم والتأخير عند النحاة وشواهدهما من القرآن الكريم)، رسالة ماجستير بإشراف: د. عكاشة شايف، إعداد: أحمد فرجي، جامعة تلمسان 1993، و(أسرار التقديم والتأخير في القرآن الكريم)، تأليف: محمود السيد شيخون، دار الهداية، و (التقديم والتأخير في بناء الجملة عند سيبويه في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة)، تأليف: أشرف سعيد السيد خضر، الصحوة للنشر والتوزيع 2009.....

(2) ابن السراج 1985: 234/2

(3) المصدر السابق 222/2

(4) المصدر نفسه: 2/ 234

(5) الشنقيطي 1417هـ : ب، وسلمان 2011: 15

(6) رسالة ماجستير في النحو والصرف بجامعة أم القرى، أعدها الطالب: عبد الرحمن محمود الشنقيطي، بإشراف أ . د عبد الفتاح بحيري إبراهيم، عام 1417هـ

(7) صدرت عن دار ومكتبة الحامد، عمان، تأليف: د. عزمي محمد عيال سلمان، عام 2011

وفي كلتيهما إضاءات ذات قيمة، منها التنبيه على صلة ألفاظ الصدارة بظاهرة التقديم والتأخير، وأنها مما يدخل في إطار (الرتب المحفوظة)[1]، وأن ابن السراج هو أول من استعمل مصطلح (صدر الكلام)[2]، واهتمت الدراستان أيضا بجمع ألفاظ الصدارة وتصنيفها، والإشارة إلى اختلاف النحويين في بعضها[3] ، والى أثرها في بعض الأبواب النحوية كأبواب الاشتغال والتعليق والإخبار بالذي[4].

بيد أن ثمة مآخذ جدية على هاتين الدراستين أوجبت أن يعاد النظر في هذا البحث لعل أظهرها:

1. عدم الدقة في ضبط مفهوم (ما يلزم الصدر من الألفاظ)، فقد نصت أولى الدراستين على أن «المراد بلزوم الكلمة الصدارة عند النحاة وقوعها صدرا في جملتها لا صدرا في مطلق الكلام»[5]، وبينت الثانية أن «هنالك عناصر تأتي في أول الكلام والجمل، وأخرى تأتي في حشو التراكيب وآخرها، واذا تبين أن هذا العنصر لا يقع إلا في أول الجمل، ولم يرد أنه جاء في حشو التراكيب وآخرها من خلال الاستقراء واستخدام أصل الاستصحاب فإنه يحكم عليه بأنه من ألفاظ الصدارة»، وذكرت بعد ذلك أن الصدارة عند النحاة «اختصاص الكلمة بوقوعها في أول الكلام كأسماء الاستفهام»، ثم نقلت عن الرضي قوله إن الكلمة التي لها صدر الكلام تقع في أول الجملة فلا يتقدم عليها ركن من أركانها ولا ما هو من تمامها[6].

ولا ريب في أن استمرار وقوع اللفظ في أول الجملة أو الكلام هو من أبرز ما يعرف به لازم الصدارة، وأن العبارات السالفة هي مما نص عليه النحاة في كلامهم عليه، لكن صنيعهم هذا يندرج تحت ما يمكن أن نسميه أحكاما يختص بها هذا الضرب من الألفاظ، ولا يمكن أن نعده حدا جامعا للتعريف بها، إذ تشترك ألفاظ الصدارة في هذه الأحكام مع غيرها من الألفاظ التي لم يدخلها النحويون بإجماعهم في باب لازم الصدر، على ما سيتبين في موضعه من هذا البحث.

والنحويون عندما أوردوا هذه العبارات لم يقصدوا إلى وضع حد، وانما ذكروها في معرض تعليل امتناع التقديم أو وجوب التأخير، أو تعذر الإعمال في مواضع مخصوصة، وعليه تمكن الإفادة من كلامهم في استنباط ما تختص به الصدارة من أحكام، أما ضبط المفهوم بحد جامع فيحتاج إلى الاجتهاد في تتبع أقوالهم بدءا من المتقدمين، ورصد تطور المصطلح مع مرور عصور التأليف.

2. وانبنى على عدم الدقة في تحديد المفهوم عدم الدقة في حصر ألفاظ الصدارة، إذ اطمأنت أولى الدراستين إلى ما نص على صدريته متأخرو النحاة دون عرض على أقوال المتقدمين، ونحت الثانية نحو جعل كل ما يقع في صدر جملته فلا يتقدم عليه شيء من معمولاته ولا يعمل فيه ما قبله من ألفاظ الصدارة، مهما كانت علة إلزامه هذه الأحكام، كالفعل الماضي المقترن بـ (قد)[7]، والمضارع المقترن بحرف تنفيس[8]، والفعل المؤكد بالنون[9]، والأفعال الجامدة[10] ، وأحرف النداء[11] وغير ذلك مما لا يقع إلا في صدر الجملة في الاستعمال، وكل ما سلف لا يندرج في ألفاظ الصدارة عند جمهور النحويين، فصدرية الفعل المقترن بـ (قد) وحرف التنفيس لم يقل بها إلا بعض

(1) الشنقيطي 1417: ب، وسلمان 2011: 32
(2) سلمان 2011: 21
(3) الشنقيطي 1417: 108، وسلمان 2011: 16
(4) الشنقيطي 1417: 381 وما بعدها
(5) الشنقيطي 1417: 3
(6) سلمان 2011: 19، وانظر الرضي 1996: 259/1
(7) سلمان 2011، ص: 79
(8) المصدر نفسه، ص: 83
(9) المصدر نفسه، ص: 87
(10) المصدر نفسه، ص: 94
(11) المصدر نفسه، ص: 148

المتأخرين كالسهيلي[1] (ت581هـ)، وامتناع تقدم معمول الفعل المؤكد بالنون عند من قال به معلل بأن توكيده مع تأخيره فيه نقض للغرض، إذ التوكيد مؤذن بالأهمية، والتأخير مؤذن بعدمها[2]، وعلة امتناع تقدم معمولات الجوامد هي عدم تصرفها[3] .... ولم تغفل الدراسة المذكورة التنبيه على كل ما سلف، لكن اهتمام صاحبها كان منصرفا إلى رصد الألفاظ التي تقع في صدر الجملة ـ برأيه ـ في واقع اللغة واستعمالها، وهذا يتسق مع المنهج الوصفي الذي ارتضاه لدراسته[4]، لكنه لا يفيد في الكشف عن مفهوم (لازم الصدارة) في مصنفات النحو العربي، وتحديد هذا المفهوم ـ على النحو الذي صدر عنه النحاة، ولا سيما الأوائل ـ لا تقتصر فائدته على فهم أصول التفكير النحوي وتأصيل المصطلح فحسب، بل يظهر دقة نظرتهم إلى آلية اللغة ونظام الرتب فيها، ليكون دارس النحو العربي مطمئنا إلى إحكام بنيانه، واثقا بأن ما يصدر عنه المتكلم عند وضع فعل المدح (نعم) مثلا في صدر الجملة مختلف عما يصدر عنه في وضع حرف الاستفهام أو الشرط، وأن لهذا الاختلاف ما يؤيده في الاستعمال وفي واقع اللغة الفصيحة، وأن النحويين لم يبنوا كلامهم على« تقديرات عقلية لا تتوافق مع الأنماط اللغوية المستعملة»[5].

3. نصت ثاني الدراستين على أن سيبويه استعمل مصطلح (الابتداء) على وجهين: أولهما الابتداء الذي هو قسيم الخبر، والثاني: الابتداء بمعنى الصدارة[6]، والتحقيق أنه على هذا الوجه الثاني يشمل الصدارة وغيرها، وهذا مبين أيضا في موضعه من البحث.

مصطلح (الصدر) في كلام المتقدمين، والفرق بينه وبين الابتداء:

لم يستعمل متقدمو النحاة قبل ابن السراج لفظ (الصدر) إلا بمعناه اللغوي، أي: أول الشيء، كأول الكلام أو أول الكتاب أو أول شطري البيت الشعري ونحو ذلك مما لا صلة له بما يلزم الصدر من الألفاظ[7]، أما لازم الصدر فعبروا عنه بما يستوجبه وقوعه في أول الكلام من عبارات، كقول سيبويه في حرف الاستفهام: «وهذا لا يكون إلا مبدوءا به قبل الاسم»[8]، وقوله في (كم):«لأنها لا تكون إلا مبتدأة»[9]، وقول المبرد (ت285هـ): «ولا تكون رب إلا في أول الكلام»[10].

وأول ما يتنبه إليه الناظر في كلامهم ـ سواء منهم من استعمل مصطلح الصدر أم من عبر عنه بغيره ـ هو اقتصار ما نصوا على وجوب تصدره على جانب يسير مما انتهى إلينا في مصنفات المتأخرين، ويمكن القول إنهم لم ينصوا على أن اللفظ لازم للصدر إلا في أحد حالين:

- الأول: أن يكون مجيئه في جملة ما ينقض نظام الرتب فيها، لاستمرار وقوعه في صدرها مهما كان موقعه الإعرابي، وقد تكرر التنبيه على نقض الرتبة بلازم الصدارة في كلامهم، حتى كاد يكون ملتزما في كل ما تناولوه من هذه الألفاظ، من ذلك قول سيبويه في (كم): «لأنها لا تكون إلا مبتدأة ولا تؤخر فاعلة ولا مفعولة، لا تقول: رأيت كم رجلا، وانما تقول: كم رأيت رجلا، وتقول: كم

(1) السهيلي 1992: 94. 95، وانظر: أبا حيان 1998: 2164

(2) الرضي 1996: 1/ 304

(3) انظر: سيبويه 1977: 72/1. 73، والمبرد 1963: 189/4، وابن الحاجب 2005: 103/2

(4) سلمان 2011: 15

(5) المصدر نفسه : 15

(6) المصدر نفسه: 20

(7) انظر أمثلة لذلك في سيبويه 1977: 244/1، 303، 383... والفراء 1980: 367/2، 399.... والمبرد 1963: 256/1، 261، 390....

(8) سيبويه 1977: 3/ 128

(9) المصدر نفسه: 158/2

(10) المبرد 1963: 207/2

رجل أتاني، ولا تقول: أتاني كم رجل»[1]، وقول ابن السراج في الاستفهام: «فأما قولك: كيف أنت؟ وأين زيد؟ وما أشبههما مما يستفهم به من الأسماء، فـ (أنت) و(زيد) مرتفعان بالابتداء، و(كيف) و(أين) خبران، فالمعنى في(كيف أنت؟):على أي حال أنت؟ وفي(أين زيد؟): في أي مكان؟ ولكن الاستفهام الذي صار فيهما جعل لهما صدر الكلام، وهو في الحقيقة الشيء المستفهم عنه، ألا ترى أنك إذا سألت: كيف أنت؟ فقلت: صالح، فإنما أخبرت بالشيء الذي سأل عنه المستخبر، وكذلك إذا قال: أين زيد؟ فقلت: في داري، فإنما أخبرت بما اقتضته (أين)، ولكن جميع هذا وان كان خبرا فلا يكون إلا مبدوءا به»[2] ، وقوله في (رب):«رب حرف جر، وكان حقه أن يكون بعد الفعل موصلا له إلى المجرور كأخواته إذا قلت: مررت برجل، وذهبت إلى غلام لك، ولكنه لما كان معناه التقليل وكان لا يعمل إلا في نكرة فصار[3] مقابلا لـ (كم) إذا كانت خبرا، فجعل له صدر الكلام، وأخر[4] الفعل والفاعل»[5]، وقول ابن جني (ت 392هـ) في الباب الذي سماه: (باب في نقض المراتب إذا عرض هناك عارض)[6]: «ومما نقضت مرتبته المفعول في الاستفهام والشرط، فإنهما يجيئان مقدمين على الفعلين الناصبين لهما، وان كانت رتبة المعمول أن يكون بعد العامل، وذلك قوله تعالى: ﴿وسيعلم ٱلذين ظلموا أي منقلب ينقلبون﴾(الشعراء/227) وكذلك قوله: ﴿قال ذلك بيني وبينك أيما ٱلأجلين قضيت فلا عدون علي﴾(القصص/28) وقال: ﴿أيا ما تدعوا فله ٱلأسماء ٱلحسنى﴾(الإسراء/110) فهذا ونحوه لم يلزم تقديمه من حيث كان مفعولا..... وانما وجب تقديمه لقرينة انضمت إلى ذلك وهي وجوب تقدم الأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها، فهذا من النقض العارض»[7].

- والثاني: أن يمنع اللفظ ما قبله من العمل فيه أو فيما بعده، مع كون الأصل في هذا اللفظ أن يأتي في أول الكلام غير مسبوق بشيء، وتقييد منع العمل بهذا القيد ـ أعني: أن يكون اللفظ في أصله مما يقع في أول الكلام ـ ضروري جدا في ضبط مصطلح (لازم الصدر)، والفصل بينه وبين ما يمنع العمل من غير أن يدخل في مدلول هذا المصطلح، كـ (واو الحال)، والفاء الرابطة لجواب الشرط، وحروف الاستئناف، والأحرف المصدرية، فهذه الأدوات الممثل بها جميعا تمنع عمل ما قبلها فيما بعدها من ناحية اللفظ، وتجعل العمل ـ إن أوجبه موجب ـ متجها إلى المحل، كما أنها تلزم الوقوع في أول الجمل الداخلة عليها، شأنها في ذلك شأن أدوات الصدارة، لكنها تفترق عنها في أنها موضوعة للربط، فلا بد أن تأتي مسبوقة بكلام، وليس لها أن تتصدر أبدا، لذلك لم تدخل في لازم الصدر بالإجماع، وان شاركته في شيء من خصائصه كمنع العمل، ولزوم الوقوع في صدر الجملة.

وأكثر ما يأتي كلام المتقدمين من النحويين على ما يمنع العمل للزوم صدارته في إحدى مسألتين:

المسألة الأولى: ما يعرف بـ (تعليق) الفعل القلبي، وذلك أن النحاة حين استقروا كلام العرب ألفوا هذا الضرب من الأفعال الداخلة على الجملة الاسمية يتسلط على ركنيها، فينصبهما مفعولين، فإذا حيل بينه وبين ما دخل عليه باستفهام أو نفي أو غير ذلك من المعلقات المعروفة امتنع إعماله في اللفظ، وبقي ركنا الجملة على حالهما من الرفع، كما في نحو قوله تعالى: ﴿ وما أدريك ما يوم

(1) سيبويه 1977: 158/2، و«(كم) لا تكون فاعلة لأنها أول الكلام، فإن كان الفعل لها فإنما يرتفع ضميرها به، وهي مرفوعة بالابتداء، وانما سماها فاعلة لأن الفعل في المعنى لها» السيرافي 2008: 290/2

(2) ابن السراج 1985: 60/1 ، وانظر سيبويه 1977: 232/2

(3)كذا في المطبوعة، وجواب (لما) لا يتلقى بالفاء على المشهور.

(4) في المطبوعة: وآخر، ولا يستقيم.

(5) ابن السراج 1985: 416/1

(6) ابن جني 1952: 293/1

(7) المصدر نفسه: 298/1

ٱلدين﴾(الانفطار/17) و: ﴿ فلينظر أيها أزكى طعاما﴾(الكهف/19) و: ﴿ لنعلم أي ٱلحزبين أحصى لما لبثوا أمدا﴾(الكهف/12)، وهذا ينبئ بأن هذه الجملة مستقلة في اللفظ عما قبلها، وأن اللفظ الذي افتتحت به باق على صدريته، وان وقع ـ في الظاهر ـ في وسط الكلام.

وكلام سيبويه على هذه المسألة جاء في أبواب متفرقة[1]، أظهرها « باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول ولا غيره لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض، فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله لأن ألف الاستفهام تمنعه من ذلك»[2]، وقد ذكر فيه التعليق بالاستفهام وجانبا من مسائله، وذكر أيضا التعليق بلام الابتداء، ولم يشر إلى سائر المعلقات في هذا الموضع من الكتاب، ولا في غيره، ولم يستعمل كذلك مصطلح (التعليق) الذي درج عليه المتأخرون، لكنه عبر عنه بماهيته، حين أشار إلى أن الفعل لا يعمل في لفظي المبتدأ والخبر، لكن الجملة في «موضع المفعول»[3].

وقد يفهم من قوله في عنوان الباب (....لأن ألف الاستفهام تمنعه من ذلك) أن التعليق مسألة لفظية يحكمها وجود همزة الاستفهام التي تمنع العامل من الوصول لمعموليه، لكن التحقيق أنه ـ أي التعليق ـ إنما التزم في اللسان العربي لمسيس صلتة بسلامة المعنى، وقد عني سيبويه بالتنبيه على ذلك حين تناول بعض ما مثل به في الباب من نحو: (قد عرفت أيهم أبوه) و(ليت شعري أعبد الله ثم أم زيد) و(ليت شعري هل رأيته)، قال: «فإنما أدخلت هذه الأشياء على قولك: أزيد ثم أم عمرو؟ وأيهم أبوك؟ لما احتجت إليه من المعاني»[4] ، والظاهر من كلامه أنه يرى أن عبارة الاستفهام تنشأ في الذهن أولا، وهي الأصل، ثم يعرض للمتكلم معنى العلم أو الشك، فيدخل الفعل القلبي على الجملة المصدرة بالاستفهام، والمعنى لدى دخوله عليها مغاير للمعنى الذي يستفاد عند دخوله على جملة لا استفهام فيها، وهذا التغاير في المعنى هو الذي أوجب تغاير الإعراب. فالمعنى في نحو: (علمت أو ظننت زيدا قادما) « أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول، يقينا كان أو شكا»[5]، فالفعل واقع على الاسمين لأن العلم أو الشك إنما حصل بنسبة ثانيهما إلى الأول، أي: قدوم زيد، أما الفعل القلبي الداخل على الاستفهام فإنه لا يقع في المعنى على نسبة الخبر الواقع في حيز الاستفهام إلى المبتدأ، بل على محصلة هذا الاستفهام وجوابه، أي إن معنى (علمت أزيد ثم أم عمرو) هو: علمت جواب ذلك، فالمتكلم قد استفهم، واستقر عنده جواب الاستفهام، ثم أراد بعد ذلك أن يخبر بعلمه بالجواب، دون أن يخبر المخاطب به، قال سيبويه: « .... كما أنك إذا قلت: قد علمت أزيد ثم أم عمرو أردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثم، وأردت أن تسوي علم المخاطب فيهما كما استوى علمك في المسألة حين قلت: أزيد ثم أم عمرو»[6]

وقال السيرافي في تفسير كلامه: « ..... والأصل فيه: أزيد ثم أم عمرو على طريق الاستفهام، ثم دخلت (علمت) للتبيين أنه قد استقر في علمك الكائن منهما..... يعني أنك إذا قلت مستفهما: أزيد ثم أم عمرو فأنت لا تدري واحدا منهما بعينه فعلمك بزيد كعلمك بعمرو، فإذا قلت: قد علمت أزيد ثم أم عمرو فقد دريت واحدا منهما بعينه، ولم تخبر المخاطب به، فعلم المخاطب به كعلمه بعمرو، وقد أحللت المخاطب محلك حين كنت مستفهما»[7].

(1) انظر: سيبويه 1977: 149/1، 150، 232/2، 147/3، 149، 150، 151

(2)المصدر نفسه: 235/1

(3) المصدر نفسه: 236/1

(4) المصدر نفسه: 236/1

(5) المصدر نفسه: 40/1

(6) المصدر نفسه: 236/1، 237

(7) السيرافي 2008: 136/2

وأشار أبو علي الفارسي (ت 377هـ) إلى علة أخرى لتعليق الفعل بالاستفهام يستوجبها المعنى أيضا، قال: «علمت أزيد منطلق، لا يجوز أن تعمل (علمت) في (زيد) وقد فصل الاستفهام، وذلك أنه لو عمل فيه لصار متعلقا به ومتصلا، ولو اتصل به لخرج من حيز الاستفهام، ولا يجوز خروجه من الاستفهام لوقوع حرفه قبله.....»[1] ومعنى كلامه أن قولنا(علمت أزيد منطلق) فيه جملتان: جملة (علمت)، ومراد المتكلم بها إثبات علمه، فلا استفهام فيها، وجملة (أزيد منطلق) ومبناها على الاستفهام، وهي مصدرة بحرفه، وقطع الثانية عن الأولى في اللفظ واجب لكي لا يدخل في حيز الإثبات ما هو مستفهم عنه، لأن إعمال الفعل في لفظ ما يدخله في جملته، ويجعله من تمامها، ففي إعمال (علمت) في الجملة السالفة في لفظي المبتدأ والخبر خلط للمثبت بغيره، وافساد لنظم الكلام، وهذا جوهر تأكيد النحويين على أن للاستفهام حيزا محميا مما سبقه من العوامل في مسألة التعليق وغيرها، قال أبو جعفر النحاس (ت 338هـ): «والنحويون يقولون: لا يعمل في الاستفهام ما قبله، قال أبو جعفر: وحقيقة العلة في ذلك أن الاستفهام معنى وما قبله معنى آخر فلو عمل فيه ما قبله لدخل بعض المعاني في بعض»[2]. ومثل ذلك تأكيدهم على حيز النفي والقسم وغير ذلك من المعاني التي يكون في إخراج الألفاظ المشمولة بمعناها من حيزها خلط لها بغيرها، فالمسألة ليست تعسفا منهم أو تسليطا لقواعد الصناعة على اللغة، وانما هي رصد لما تحامته العرب، واجتهاد في معرفة وجوه الحكمة في كلامها.

وعلى النحو نفسه من رعاية المعنى وايفائه حقه فسر سيبويه التعليق بلام الابتداء في نحو (قد علمت لعبد الله خير منك)، قال: «..... فهذه اللام تمنع العمل، لأنها إنما هي لام الابتداء، وانما أدخلت عليه (علمت) لتؤكد وتجعله يقينا قد علمته، ولا تحيل على علم غيرك»[3]. قال السيرافي: «يعني أن الأصل: لعبد الله خير منك، غير أنك لو تكلمت بهذا جاز أن يكون على سبيل التظني منك، أو خبرك به مخبر، فأردت أن تنفي ذلك ولا تحيل على علم غيرك»[4].

المسألة الثانية: وجوب رفع الاسم المشتغل عنه، ولهذا الاسم أحوال معروفة، من وجوب النصب أو اختياره، أو وجوب الرفع أواختياره[5] ، ووجوب الرفع محكوم بعلة جامعة هي امتناع عمل العامل فيما قبله، لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملا محذوفا، ولذلك فإن هذه المسألة من الاشتغال مظنة لذكر موانع التقديم في العربية، وعلى رأسها امتناع عمل ما بعد لفظ الصدارة فيما قبله.

وكلام سيبويه على ذلك جاء في باب عنونه بـ «هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ثم تستفهم بعد ذلك»[6]، وانما خص وجوب الرفع مع الاستفهام لأن الاستفهام إذا سبق الاسم المشتغل يجعل نصبه راجحا إذا كانت الأداة هي الهمزة لغلبة دخولها على الجملة الفعلية، أو واجبا مع أدوات الاستفهام الأخرى لأحقيتها بمباشرة الفعل، إلا أن يعرض عارض يوجب الرفع، فأفرد الباب لاستيعاب هذه العوارض، وأول ما أورده من ذلك ما يجب رفعه لاعتراض الاستفهام بينه وبين العامل، نحو: (زيد كم مرة رأيته؟) و(زيد هل رأيته؟)، ولم يكتف في كلامه على ذلك بالنص على القاعدة التي يتعاورها النحويون من أن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملا محذوفا[7]، وأن ذلك أوجب رفع المقدم على الابتداء واستقلال الجملة المصدرة بالاستفهام عما قبلها، ووقوعها في موقع الخبر، بل مهد لهذا الحكم الذي ظاهره الصناعة بما يظهر بأنه مستمد من اللغة

(1) الفارسي 1985: 275. 276

(2) النحاس 1985: 196/3

(3) سيبويه 1977: 236/1

(4) السيرافي على سيبويه 2008: 136/2

(5) انظر في أحوال الاسم المشتغل عنه: ابن السراج 1985: 252/2، وابن يعيش (دون تاريخ): 30/2، وأبا حيان1998: 2162

(6) سيبويه 1977: 127/1

(7) انظر: ابن مالك 1990: 137/2، وأبا حيان 2013: 6/ 296، وابن هشام 1972: 178

ومتسق مع ما يقتضيه اللفظ والمعنى، مستدلا بحجتين: أولهما حجة لفظية مفادها أن الاسم المتقدم في نحو هذه الأمثلة عرضة للعوامل اللفظية التي تدخل على المبتدأ، وهذا دليل على وجوب ابتدائيته، قال: «... فالعامل فيه الابتداء، كما أنك لو قلت: أرأيت زيدا هل لقيته؟ كان (أرأيت) هو العامل، وكذلك إذا قلت: قد علمت زيدا كم لقيته كان (علمت) هو العامل، فكذلك هذا، فما بعد المبتدأ من هذا الكلام في موضع الخبر»[1] ، والحجة الثانية تتصل بالنظم وما يختاره المتكلم من الوجوه الجائزة تبعا لما يتوخاه من أغراض، والإشارة إلى ذلك جاءت في قوله: «ولو أرادوا الإعمال لما ابتدؤوا الاسم»[2]، وهو نص صريح في أن النصب على الاشتغال أو الرفع على الابتداء مرتبط بإرادة المتكلم، الذي يجوز له أن يبني كلامه على الابتداء لتنبيه المخاطب ثم يستفهم بعد ذلك على ما عنون به سيبويه الباب، أو يبني كلامه من بدايته على الاستفهام فيقول: (كم مرة زيدا رأيته؟).

وانتهى من عرض هاتين الحجتين إلى قوله: «فحرف الاستفهام لا يفصل به بين العامل والمعمول ثم يكون على حاله إذا جاءت الألف أولا، وانما يدخل على الخبر»[3]، فابتداء الجملة بالمرفوع والإخبار عنه بالاستفهام حال مغايرة لمجيء الاستفهام أولا من ناحيتي اللفظ والمعنى، وفي كليهما لا يكون حرف الاستفهام إلا صدرا، إما في جملة الخبر المستقلة عما سبقها في نحو (زيد هل رأيته)، واما في أول الكلام، في نحو: (هل زيدا رأيته؟).

ويكاد يكون ما أورده سيبويه في هذا الباب من مواضع وجوب رفع الاسم المشتغل عنه حصرا لما يمنع العامل من العمل فيما قبله، ككونه في صلة موصول اسمي أو حرفي؛ لامتناع تقدم ما في الصلة على الموصول، أو في حيز جملة وصفية؛ لامتناع تقدم الصفة على الموصوف، أو لأنه عامل فرعي .... لكن الذي يدخل في باب الصدارة من ذلك هو ما سلفت الإشارة إليه من منع العمل لاعتراض الاستفهام، إلى جانب منع العمل لاعتراض الشرط في نحو: (أعبد الله إن تره تضربه)[4]، من حيث كان سائر ما ذكر لا يقطع ما بعده في اللفظ عما قبله، إذ يقع الموصول معمولا لما قبله، وكذا الصفة والعوامل الفرعية... وهي في ذلك مغايرة لألفاظ الصدارة التي يمتنع عمل ما قبلها فيها، وان وافقتها في منع تقدم شيء مما في حيزها عليها، أي إن موانع عمل العامل فيما قبله عديدة، واعتراض ما له الصدارة أحدها، وهذا جلي في صنيع ابن السراج الذي صنف الأشياء التي لا يجوز تقديمها تحت ثلاثة عشر عنوانا، و(الحروف التي تكون صدور الكلام) واحد منها[5]، وجملة ما ذكره من هذه الأشياء لا تخرج عما أشير إليه في باب سيبويه المذكور آنفا، وكلامه دليل على أنه ليس كل ما يمتنع عمله فيما قبله يدخل في باب الصدارة.

وعليه فإن حد لازم الصدر عند المتقدمين، على ما يفهم من كلامهم: لفظ موضوع في كلام العرب على أن يقع في صدر الكلام مهما كان الموقع الذي تستوجبه رتبته في الأصل، فإن عرض له ما يسبقه قطع جملته في اللفظ عما قبلها.

ومن ثمة كان تناولهم له مرتبطا بنقض الرتبة، ومنع العمل، فاقتصرت ألفاظ الصدارة عندهم على لام الابتداء، وأدوات الاستفهام والشرط[6]، وكم بقسميها[7]، و(رب)، والحروف التي يتلقى بها القسم في الإثبات والنفي (لأنها تعلق الفعل القلبي)[8].

(1)سيبويه 1977: 127/1، وانظر: السيرافي 2008: 467/1، 468

(2) سيبويه 1977: 128/1

(3) المصدر السالف: 128/1

(4) المصدر السالف: 132/1

(5) ابن السراج 1985: 222/2 وما بعدها

(6) نسب إلى الكوفيين والمبرد وأبي زيد قولهم إن الشرط ليس من لازم الصدارة. انظر: ابن مالك 1990: 137/2، وأبا حيان 1998: 1879

(7) حكى الأخفش عن بعض العرب: (ملكت كم غلام)، وأجاز بعض النحاة خروج (كم) الخبرية عن الصدارة حملا على هذه اللغة. انظر: أبا حيان 2013: 34/10، وابن هشام 1972: 244

(8) ابن السراج 1985: 182/1

ومن الجلي أن جملة هذه الألفاظ مما يندرج في بابي الاسم والحرف، فلا صدارة للأفعال، وأن صدارتها مرتبطة بكون المعاني التي تفيدها لدى دخولها على الجملة لا تتجه إلى لفظ بعينه منها، بل إلى عموم الإسناد الواقع فيها بما فيه من ألفاظ وعلاقات تربط بينها، وأن ذلك هو ما يقتضي وقوعها في صدر الجمل، وبذلك علل الرماني (ت384) لزوم (ما) النافية الصدر، خلافا لـ (لا)، قال: «وانما جاز في (لا) النافية أن تقع في حشو الكلام، ولم يجز في (ما) لأن (لا) تدخل على المفرد، و(ما) تدخل على الجملة»[1]، ووقعت في كلامهم نسبة الصدارة للمعاني التي تفيدها هذه الألفاظ لا للفظ نفسه، يدل على ذلك أنهم عللوا دخول بعض الكلم في استعمالات مخصوصة في حكم الصدارة بتضمنها معنى ما له الصدر في هذه الاستعمالات، فالعرب ـ مثلا ـ جعلت اسم التفضيل (أقل) في نحو: (أقل رجل يقول ذاك) مبتدأ صدرا، ومنعته من العوامل لتضمنه معنى (ما) النافية فجعل صدرا« كما أن النفي صدر»[2]، وكذا الاسم (خطيئة) في قولهم: (خطيئة يوم لا أصيد فيه) لأن معناه: مايوم لا أصيد فيه إلا الخطأ[3].

لكنهم لم يجعلوا كل أداة أفادت معنى واجبة التصدر، وانحصرت الأدوات التي صرحوا بوجوب تصدرها في تلك التي يتجه معناها إلى الجملة بتمامها كالاستفهام والشرط، أما النفي ففيه تفصيل، والظاهر من كلامهم أن الأصل عندهم أن يتصدر ما كان داخلا على الجمل من أدواته، غير أنهم نبهوا على أن كثيرا من النوافي تخرج عن هذا الأصل فاعتلوا لذلك الخروج[4]، وأوجبوا الصدارة لـ (ما)[5] و(لا) النافية للجنس من بينها.

ولعله مما تجدر الإشارة إليه في ختام الكلام على الصدارة عند متقدمي النحاة بيان الفرق بينها وبين الابتداء، وذلك أن ما وقع في كلام سيبويه من وصف لازم الصدر بلفظ(الابتداء) وما تصرف منه أوهم بعض الباحثين أنه يقابل الصدارة عنده[6]، وهذا غير دقيق، فإن تتبع كلامه يدل على أنه يورده ـ في غير باب الابتداء الذي هو قسيم الخبر ـ مريدا به مفهوما واسعا تنضوي تحته صور عديدة جماعها« قطع الكلام» أي: ما انتهي إلى تسميته (الاستئناف)، وأدلة ذلك كثيرة، وأمثلته مستمرة في كتابه منها قوله: « ومما جاء منقطعا من الأول قول عبد الرحمن بن أم الحكم:

على الحكم المأتي يوما إذا قضى قضيته ألا يجور ويقصد[7]

كأنه قال: عليه غير الجور، ولكنه يقصد، أو هو قاصد، فابتدأ ولم يحمل الكلام على (أن)»[8]فقوله: (ابتدأ) ههنا يعني أنه لم يعطف (يقصد) على (يجور) المنصوب، بل قطعه عنه فرفع.

وقوله: «وقال عز وجل: ﴿ فٱضرب لهم طريقا في ٱلبحر يبسا لا تخف دركا ولا تخشى﴾(طه/77) فالرفع على وجهين: على الابتداء، وعلى قوله: اضرب غير خائف ولا خاش»[1]. أي: الرفع في (تخاف) على أحد وجهين: الاستئناف أو الحال[2]، فمعنى (الابتداء): الاستئناف[3].

(1)الرماني 1415: 418

(2) ابن السراج 1985: 2/ 168، وانظر: الفارسي 1985: 94

(3) الفارسي 1985: 94

(4) انظر: سيبويه 1977: 135/1. 136، والسيرافي 2008: 486/1. 487، والمبرد 1963: 8/2، وابن السراج 1985: 235/2

(5) والكوفيون ـ فيما نسب إليهم ـ يجيزون خروجها عن الصدارة. انظر: ابن مالك 1990: 137/1، وأبا حيان 1998: 1201

(6) الشنقيطي 1417: 20

(7) نسب في ابن يعيش (بدون تاريخ): 38/7. 39، والبغدادي 1978: 107/6 لأبي اللحام التغلبي

(8) سيبويه 1977: 56/3

ومن ثمة فإن ما يسميه« حروف الابتداء» إنما المراد به حروف الاستئناف، أي: الحروف التي تؤذن ببداية جملة جديدة، يستوي في ذلك عنده ما كان منها مختصا بالجملة الاسمية كواو الحال التي يسميها واو الابتداء[4]، ولام الابتداء الداخلة على المبتدأ، و(إذا) الفجائية .... وما كان غير مختص كـ (حتى) الابتدائية في نحو (لقد مرض حتى لا يرجونه)، وقول الشاعر:

فيا عجبا حتى كليب تسبني كأن أباها نهشل أو مجاشع[5]

«فحتى ههنا بمنزلة (إذا)، وانما هي ههنا كحرف من حروف الابتداء»[6]، والفاء الاستئنافية في نحو: (أردت أن تأتيني فتشتمني) «لم يرد الشتيمة، ولكنه قال: كلما أردت إتيانك شتمتني. هذا معنى كلامه، فمن ثم انقطع من (أن)»[7] والواو الاستئنافية في نحو بيت عبد الرحمن بن أم الحكم السالف.

ولما كانت حروف الابتداء عنده هي الحروف التي يقطع بها الكلام على وجه من الوجوه جعلها نقيضة حروف العطف فنص على أنها «.... ليست مما يضم به الشيء إلى الشيء كحروف الاشتراك»[8].

وقد يريد بحرف الابتداء الحرف الذي أبطل عمله، يظهر ذلك في تناوله بعض ما أبطل عمله من النواسخ، إذ نص على أن إبطال عملها هو ما يدخلها في (حروف الابتداء)، كأنه يريد بذلك أنها لم تكن داخلة في هذا الضرب من الحروف وهي عاملة، ومن أمثلة ذلك كلامه على تخفيف (إن) حيث ذكر أن بعض العرب أعملوها، ثم قال: «وأما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء حين حذفوا، كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها (ما)»[9]، ومنها ما ورد في كلامه على زيادة (إن) بعد (ما) الحجازية، قال: «وأما (إن) مع (ما) في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة (ما) في قوله: (إنما) الثقيلة، تجعلها من حروف الابتداء وتمنعها من أن تكون من حروف(ليس) وبمنزلتها»[10].

أي إن لحرف الابتداء عنده معنيين: معنى عام يشمل حروف الاستئناف العامل منها وغيره، والثاني خاص يريد به ما أبطل عمله فتحول الاسم بعده من معمول له إلى اسم مرفوع بالابتداء.

وتبعا لذلك فإن حروف الابتداء وحروف الصدارة مفهومان متغايران في كلام سيبويه والمتقدمين، وتدخل حروف الصدارة في حروف الابتداء من جهة أنها مما يقطعبه الكلام لا من جهة لزومها الصدر، فهي أخص من حروف الابتداء، ويمكن القول إن كل حرف صدارة هو حرف ابتداء، بيد أنه ليس كل حرف ابتداء من حروف الصدارة.

مصطلح الصدر في كلام المتأخرين، والفرق بينه وبين ما جاء عند المتقدمين:

لم يخرج النحويون حتى القرن السادس في تناولهم ما يلزم الصدر من الألفاظ عن المفهوم الذي صدر عنه سالفوهم، ولم يعد كلامهم فيه أن يكون تفصيلا وشرحا وايضاحا لما اختطه الأولون، ثم بدأ النحاة يشيرون إلى اقتران لزوم الصدارة بعموم ما يغير

(1) سيبويه 1977: 98/3

(2) انظر: السمين الحلبي 1986: 81/8

(3) انظر أمثلة أخرى لاستعماله (الابتداء) بمعنى الاستئناف في: 95/1، 20/3، 24، 48، 54. 55، 89، 99، 165..

(4) سيبويه 1977: 90/1

(5) للفرزدق (ديوانه . الصاوي) 1963: 517، وابن السراج 1985: 425/1، وهو بلا نسبة في: الفراء 1980: 138/1، والمبرد 1963: 41/2

(6)سيبويه 1977: 18/3

(7) المصدر نفسه: 52/3

(8) المصدر نفسه: 149/1. 150، وانظر: 95/1. 96، 149. 150

(9) المصدر نفسه 1977: 140/2

(10) المصدر نفسه: 4/ 221

معنى الجملة من أدوات فينقلها من الإخبار إلى الإنشاء، أو من الإثبات إلى النفي[1].. إلى أن ظهر هذا الاتجاه جليا في القرن السابع على يدي ابن الحاجب (ت 646هـ) الذي اجتهد في وضع قاعدة كلية أراد لها أن تنتظم ما يلزم الصدر من الألفاظ فنص على أن « العرب تجعل صدر الكلام كل شيء دل على قسم من أقسام الكلام كالاستفهام والنفي والتحضيض وان وأخواتها»[2]، ونهج الرضي (ت688هـ) منهجا مشابها، مع فرق يسير، إذ جعل الصدارة للحروف التي «تغير معنى الكلام وتؤثر في مضمونه»[3]، لكنه وجد (إن) و(لام الابتداء) _ وهما مما يلزم الصدر _ لا يغيران معنى الكلام لأنهما يفيدان التوكيد « والتوكيد تقوية الثابت لا تغيير للمعنى»[4] فعلل لزوم صدارتهما بأنهما حرفا ابتداء.

وعلة تصدر ما يغير معنى الكلام عندهما: أن يبني السامع ذلك الكلام من أول الأمر على ما قصد المتكلم، فيعلم ابتداء أن مراده النفي أو الاستفهام[5].... وأفضى ذلك إلى التوسع فيما يلزم الصدر من الألفاظ فدخلت فيه الحروف الدالة على التنبيه والتحضيض والعرض والتشبيه والتمني والتعجب والنداء....

وأغلب الظن أن في ربط لازم الصدر بعموم ما يغير المعنى من الحروف انزياحا عن المفهوم الذي صدر عنه المتقدمون الذين غاب عن مصنفاتهم ما يفيد هذا الربط فلم يثبتوا الصدارة إلا لما نقض رتبة أو منع عملا وبنوا على ذلك الحكم بصدارة معان مخصوصة على ما سلف، من غير أن تقترن الصدارة عندهم بما يغير المعنى مطلقا أو يدل على قسم من أقسام الكلام، ولعل هذا التخصيص أكثر دقة ومراعاة للسنن الذي يجري عليه واقع اللغة الفصيحة، إذ يمكن القول إن ما ذهب إليه ابن الحاجب والرضي لا يسلم مما يخترم عمومه واطراده، لأسباب منها:

- أن كثيرا من المعاني المشار إليها تستفاد بحروف لا صدارة لها، كمعنى التشبيه المستفاد من الكاف في نحو(زيد كعمرو)، ومعنى التمني المستفاد من (لو) المصدرية في نحو: ﴿ ودوا لو تدهن فيدهنون﴾(القلم/9).
- ثمة خلاف في لزوم حروف التحضيض والعرض و(ألا) التي للتمني ونحوها صدر الكلام، ولم ينص على صدارتها صراحة أحد من المتقدمين، والمنصوص عليه عندهم أنها من الحروف المختصة بالأفعال، فلا يفصل بينها وبين الفعل الذي دخلت عليه باسم مبتدأ[6]، ومن ثمة لم يذكرها ابن السراج تحت عنوان (الحروف التي تكون صدر الكلام)، بل ذكرها تحت عنوان آخر هو(الحروف التي تدخل على الأفعال)[7]، وليس ذلك مما يستدل به على الصدارة،، والظاهر من مذهب سيبويه أنه يمنع عمل ما بعد حروف التحضيض والعرض والتمني فيما قبلها، باعتبار ما فيها من رائحة الاستفهام، فإنه ذكر (عمرو هلا لقيته) تحت عنوان: (هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعا....) وألحق هذا المثال بمثالين هما: (زيد كم مرة لقيته؟) و(عبد الله هل لقيته؟)، ثم قال: « وكذلك سائر حروف الاستفهام»[8] ، وقال ابن مالك (ت672هـ): « وانما أجريت مجراه لأن معنى (هلا فعلت)

(1) انظر: السهيلي 1992: 94، وابن يعيش (بدون تاريخ): 155/8

(2) ابن الحاجب 1989: 855، وانظر: 214، 607، 621، 622، 755

(3) الرضي 1996: 336/4

(4) المصدر السالف: 336/4

(5) ابن الحاجب 2005: 158/1، 159، والرضي 1996: 257/1

(6) انظر: سيبويه 1977: 98/1، والسيرافي 2008: 405/1، 406، والفارسي 1996: 86، 87

(7) ابن السراج 1985: 384/2

(8) سيبويه 1977: 128/1

و(هلا تفعل): لم لم تفعل؟ ولم لا تفعل؟ ومعنى (ألا تفعل): أتفعل...»[1] فالصدارة إنما هي لمعنى الاستفهام لا للتحضيض أوالعرض أوالتمني. وأجاز ما كان نحو: (زيدا هلا لقيته) الرماني[2]، وابن خروف (ت 609هـ)[3] وغيرهما[4]، ومهما يكن فإن خلافهم فيها يدل على أن معاني العرض والتحضيض والتمني ليست بمعتبرة في إلزام أدواتها الصدارة.

– لا تغير حروف التنبيه معنى ما تدخل عليه، وهي قائمة مقام جملة تامة مستقلة عما بعدها معناها (انتبه)،يصدر بها الكلام[5] بحكم الغرض الذي سيقت له وهو تنبيه المخاطب على مضمون ما بعدها، لا بحكم تغييرها معنى ما دخلت عليه أو تأثيرها في مضمونه، فالعلة الظاهرة للزومها الصدر وامتناع تقدم شيء مما بعدها عليها هي نقض الغرض، إذ لا يستقيم التنبيه على كلام وقد فات جزء منه.

– (ما) التعجبية عند المتأخرين من أدوات الصدارة[6] لدلالتها على قسم من أقسام الكلام، وهذا يتفق مع لزوم وقوعها في صدر الجملة التعجبية إذا أخذ بظاهر الاستعمال، لكن علة وجوب تقديمها عند أوائل النحويين هي جمود صيغة التعجب[7] لا كون ما التعجبية مما يلزم الصدر، والأشبه أن ذلك مبني على تدقيق منهم ووعيب خصائص الجوامد في العربية التي يستتبع جمودها جمودا في سائر الجملة، فلا يتصرف فيها بتقديم أو تأخير، خلافا للازم الصدارة الذي لا يمتنع معه شيء من التقديم والتأخير الجائزين مع غيره، إلا أن يفضي ذلك إلى إعمال لازم الصدارة فيما قبله، فيجوز في الاستفهام مثلا تقديم المفعول به على الفعل والفاعل ما دام في حيز الاستفهام نحو: (أزيدا أكرمت؟) ولا يجوز: (زيدا أأكرمت؟) لتقدم المفعول به على همزة الاستفهام الواجب تصدرها، أما الجوامد، ومن جملتها (ما) التعجبية، فلجملتها نظام ثابت لا انزياح عنه، ومن ثمة كانت في كلام المتقدمين قسما قائما بنفسه، مغايرا للازم الصدارة عندهم، وان كانت لا تقع إلا في صدر الجملة، لاختلاف ضوابط التقديم والتأخير فيها عن تلك التي تحكم الجملة المفتتحة بأداة من أدوات الصدارة.

– ثمة خلاف بين المتأخرين في ضمير الشأن[8]، وهو عند أكثرهم من ألفاظ الصدارة[9]، وعلة صدارته عند الرضي ما فيه من غرض الإبهام قبل التفسير[10]، وقد يغري بإلحاقه بباب لازم الصدر ما فيه من نقض للرتبة، إذ يتقدم على مفسره، خلافا للأصل في باب الضمائر، لكنه يخالف ألفاظ الصدارة في أنه يقع معمولا لما قبله فيكون معمولا لـ (كان) و(إن) و(رب).. وهذا ما جعل

(1) ابن مالك 1990: 135/2

(2) الرماني 1415هـ : 361

(3) ابن خروف 1419: 406. 407

(4) منهم الجزولي. انظر: ابن مالك 1990: 135/2، وأبا حيان 1998: 2163

(5) يستثنى من حكم التصدر (ها) الداخلة على اسم الإشارة غير مفصولة عنه في نحو: (هذا)، واللاحقة بـ (أي) في نحو: (أيها). انظر: الرضي 1996: 424/4، 375/1

(6) انظر: ابن هشام2004: 434، وناظر الجيش 2007: 4586، والشاطبي 1428: 89/3، والأشموني 1955: 614

(7) انظر: سيبويه 1977: 72/1. 73، والمبرد 1963: 190/3، وابن السراج 1985: 98/1. 99

(8) قال أبو حيان في شرح الألفية: «لا يقال ضمير الشأن لازم الصدر لجواز دخول النواسخ عليه»، لكنه عده في الارتشاف من لازم الصدر، ولعله أراد ثمة وجوب تقديمه على الجملة المفسرة له، إذ ذكره في معرض كلامه على ما يمتنع الإخبار عنه، لأنه إذا أخبر عنه خرج عن وضعه، فيصير متأخرا يعود على ما قبله. أبو حيان 1947: 48، وأبو حيان 1998: 1050، وانظر ابن يعيش (بدون تاريخ): 159/3

(9) انظر: المرادي 2001: 484/1، وأبا حيان 1998: 1050، والأشموني 614

(10)نص الرضي على صدارة ضمير الشأن للعلة المذكورة في باب الإخبار، لكنه لم يشر إلى لزومه الصدر في المبحث الذي عقده له، ولعل مرد ذلك إلى أن صدارته ليست مطلقة، بل يراد بها وجوب تقدمه على الجملة المفسرة له، على ما صرح غيره، ومن ثمة امتنع الإخبار عنه. انظر: الرضي 1996: 29/3، و464/2

بعضهم ينص على أن صدريته إنما هي بالنسبة للجملة المفسرة له[1]. أما المتقدمون فلا نص عندهم على لزومه الصدر والمنصوص عليه في كلامهم أنهم ما أضمر على شريطة التفسير[2].

– (إن) وأخواتها ـ عدا (أن) ـ من أدوات الصدارة عند جمهور النحويين[3]، وهو الظاهر من قول سيبويه: «ولا تكون (إن) إلا مبتدأة»[4]، وهو الظاهر أيضا من كلام ابن السراج على (لا) النافية للجنس التي ذكرها في «الحروف التي تكون صدور الكلام»، وعلل صدارتها بكونها مشبهة بـ (إن)[5]، وقد يفهم من ذلك أن (إن) نفسها من حروف الصدارة إذ هي الأصل الذي حملت عليه (لا) في ذلك. بيد أن في كلاميهما ما يحتمل دفع هذا الظاهر، إذ ورد في كلام سيبويه القول إنها «لا يبتدأ بها في كل موضع»[6]، موضع»[6]، يريد المواضع التي يعدل فيها عنها إلى (أن)، و كذا لا نقف على ذكر لها عند ابن السراج فيما عدده من حروف الصدارة، بل نجدها تحت عنوان آخر هو: «العوامل في الأسماء»[7].

وتخالف (إن) غيرها من الحروف التي تلزم الصدر في أمرين:

- أنها لا تقطع الكلام المتصل، بل يعدل عنها إلى (أن) ويبقى الكلام على اتصاله، وهذا مبنى ما تتعاوره المصنفات النحوية من مواضع وجوب كسر همزتها أو فتحها، فما كان مظنة الجملة وقعت فيه المكسورة وما كان مظنة المفرد وقعت فيه المفتوحة[8] ،ومن ثمة فـ (إن) المكسورة لا تعلق الفعل القلبي ما لم يقترن خبرها باللام، قال سيبويه: « .... فإن لم تذكر اللام قلت: علمت أنه منطلق، وتحمله على الفعل لأنه لم يجئ ما يضطرك إلى الابتداء، وانما ابتدأت (إن) حين كان غير جائز أن تحمله على الفعل، فإذا حسن أن تحمله على الفعل لم تخط الفعل إلى غيره»[9]، ومن شأن ما يعترض بين الفعل القلبي ومعموليه من حروف الصدارة الصدارة أن يقطع الكلام ويعلق الفعل القلبي على ما سلف.
- أن ضوابط التقديم لا تقتصر على منع تقديم شيء مما في جملتها عليها، بل إن تقديم خبرها على اسمها ممتنع إلا أن يكون شبه جملة وهذا الحكم ينسحب على أخواتها[10]، وليس ذلك في غيرها من حروف الصدارة، وبعض أخوات (إن) ـ أعني (لكن) ـ موضوع للاستدراك فلا يقع غير مسبوق بكلام أبدا، وكل ما حكم المتقدمون بصدارته صراحة الأصل فيه أن يقع في بداية الكلام، أما وقوعه مسبوقا فهو عارض فيه.

ومهما يكن فإن أحدا من المتقدمين لم يعلل منع تقديم معمولاتها عليها بدلالة كل واحدة منها على قسم من أقسام الكلام، بل العلة عندهم في ذلك كونها فرعا على الفعل في العمل.

هذه هي أبرز الفروق في مفهوم لازم الصدر بين المتقدمين والمتأخرين، وجوهر الاختلاف بينهما أن المتأخرين توسعوا فيه، وقرنوه ـ في المجمل ـ بما يغير معنى الكلام، وقد بنوا هذا التوسع على ملاحظتهم أن جل هذه المغيرات تقع في صدر جملتها في الأعم

(1) انظر: الشاطبي 1428: 2/78. 79

(2) انظر: سيبويه 1977: 2/176، والمبرد 1963: 4/99، وابن السراج 1985: 1/114، والفارسي 1996: 110

(3)انظر: السيرافي 2008: 1/10، والأعلم 1987: 100

(4) سيبويه 1977: 3/120

(5) ابن السراج 1985: 2/235

(6) سيبويه 1977: 3/135، 145 نقله عن الخليل.

(7) ابن السراج 1985: 2/230. 231

(8) انظر: ابن يعيش (بدون تاريخ): 8/60

(9) سيبويه 1977: 3/149

(10) المبرد1963: 4/ 109، وابن خروف 1419: 451، وابن يعيش (بدون تاريخ): 1/102. 103، وأبو حيان 1998: 1244.

الأغلب، لكن هذا التعميم على ما فيه من تيسير لا يتفق مع ما صدر عنه أوائل النحويين الذين كانوا أكثر تدقيقا في رصد طبائع الألفاظ وسلوكها في الاستعمال، فلم ينصوا على أن اللفظ من لازم الصدر إلا إذا لم تكن ثمة علة أخرى تقتضي منع تقديم معموله عليه، فلم يدخلوا فيه ما كانت علة منع التقديم فيه جموده أو فرعيته أو غير ذلك، ولعل مرد ذلك التدقيق والتخصيص أن لكل باب مما سلف قواعد ناظمة لما يجوز فيه من تقديم وتأخير تغاير ما ينظم غيره.

نتائج البحث:

1- ثمة أبحاث تناولت الصدارة في العربية، وفيها تتبع وتقص لما تفرق في بطون مصنفات النحويين حول هذه الظاهرة وأحكامها، لكن الضبط الدقيق لمفهوم (لازم الصدر) غاب عنها، واختلط بغيره من المفهومات.

2- لم يصرح المتقدمون بحد جامع لما يلزم الصدر من الألفاظ، لكن تتبع كلامهم فيه يري أنه لفظ موضوع في كلام العرب على أن يقع في بداية الكلام، وان اقتضى ذلك نقض الرتبة، فإن عرض له الوقوع ظاهرا في وسط الكلام قطع جملته عما قبله، ومنع ما قبله من العوامل من العمل فيه أو فيما بعده، ولأن الجملة المفتتحة بلفظ لازم للصدر لها قواعد مخصوصة تنتظم ما يجوز فيها من تصرف بالتقديم والتأخير تناولها المتقدمون في معرض كلامهم على ضوابط هذا التصرف، فلزوم الصدر في حقيقته علة من علل وجوب التقديم تارة (نحو: كم كتابا قرأت؟ ومن أبوك؟) ووجوب منعه تارة أخرى(كمنع ما كان نحو: زيدا أضربت؟)، وكل ما كانت علة منع التقديم فيه لا تتصل بكون اللفظ مما ألزمته العرب الصدر لم يدخلوه في ذلك، وان لزم صدر جملته في الاستعمال، واستدلوا على لزوم اللفظ الصدارة بأن يثبت له في كلام العرب أحد أمرين: أولهما: نقض الرتبة، والثاني: أن يمنع ما قبله من العمل فيه أو فيما بعده، مع أن الأصل فيه أن يقع في أول الكلام.

3- (حروف الابتداء) لها عند سيبويه مفهوم مغاير لـ (حروف الصدارة)، إذ يعني بها حروف الاستئناف التي تؤذن ببداية جملة، فهي أعم وأوسع من حروف الصدارة، وان كانت هذه داخلة فيها؛ لأنها إن وقعت في وسط الكلام قطعت جملتها عما قبلها.

4- توسع المتأخرون في مفهوم لازم الصدر، فقرنه ابن الحاجب بكل ما يدل على قسم من أقسام الكلام، وفصل الرضي في ذلك، فبين أن كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه من الحروف والأسماء المحمولة عليها له الصدر، وألحق بذلك (إن) ولام الابتداء، فدخلت في لازم الصدارة أدوات كثيرة كالأدوات الدالة على التمني والترجي والتنبيه والعرض والتحضيض والتعجب.

5- الأشبه أن ما ذهب إليه المتقدمون من التدقيق في وسم لفظ ما بأنه من لازم الصدارة وغياب ربطه بما يغير المعنى ويؤثر فيه عن كلامهم هو الأوجه، لاطراده واستمرار القواعد الكلية للتقديم والتأخير في كل ما حكموا بلزوم صدارته على سنن واحد.

التمويل:

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل(501100020595).

المصادر والمراجع:

1. الأعلم، أبو الحجاج يوسف بن سليمان (1987م)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت.
2. الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد (1955م)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، لبنان.
3. البغدادي، عبد القادر بن عمر (1978م)، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق.
4. ابن جني، أبو الفتح عثمان (1952م)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
5. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان (1989م)، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قداره، دار عمار، الأردن، ودار الجيل، لبنان.
6. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان (2005م)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: إبراهيم عبد الله، دمشق.
7. أبو حيان، الأندلسي محمد بن يوسف (1998م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة.
8. أبو حيان، الأندلسي محمد بن يوسف (2013م)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، الرياض.
9. أبو حيان، الأندلسي محمد بن يوسف (1947م)، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق: سيندي جيلرز، المجمع الأمريكي الشرقي، كونيتيكت، الولايات المتحدة الأمريكية.
10. ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد (1415هـ)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: سلوى محمد عرب، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
11. الرضي، الاستراباذي محمد بن الحسن (1996م)، شرح الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة ذي قار، بنغازي.
12. الرماني، علي بن عيسى (1415هـ)، شرح كتاب سيبويه، رسالة دكتوراه في النحو والصرف، إعداد محمد إبراهيم يوسف شيبه، إشراف: أحمد مكي الأنصاري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
13. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (1985م)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.
14. سلمان، عزمي محمد عيال، حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
15. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (1986م)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
16. السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (1992م)،نتائج الفكر، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، لبنان.
17. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر(1977م)، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

18. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (2008م)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، لبنان.
19. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (1428هـ)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق ج2: عياد بن عيد الثبيتي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
20. الشنقيطي، عبد الرحمن محمود مختار(1417هـ)، الصدارة في النحو العربي، رسالة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف، إشراف: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
21. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار(1996م)، الإيضاح العضدي، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، لبنان.
22. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار(1985م)، المسائل البصريات، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني، القاهرة.
23. الفراء، يحيى بن زياد (1980م)، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد نجاتي، عالم الكتب، لبنان.
24. الفرزدق، همام بن غالب (1936م)، شرح ديوان الفرزدق، عني بجمعه والتعليق عليه: عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة.
25. ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي الجياني (1990م)، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة.
26. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (1963م)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.
27. المرادي، ابن أم قاسم الحسن بن قاسم (2001م)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة.
28. ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف (2007م)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.
29. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن الكريم، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية.
30. ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن محمد (2004م)، شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.
31. ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن محمد (1972م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق.
32. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (بدون تاريخ)، شرح المفصل، المطبعة المنيرية، نسخة مصورة، عالم الكتب ومكتبة المتنبي.